



كلية التجارة

قسم المحاسبة

عنوان البحث

" دراسة تحليلية لبنود اختلاف الربح المحاسبي والربح الضريبي بهدف التكامل والتوافق بين معايير المحاسبة المصرية والتشريع الضريبي في الشركات الاعتبارية – دراسة نظرية وتطبيقية "

" An analytical study of the items difference accounting profit and taxable profit for realizing aiming integration and integrity between the Egyptian accounting standards and tax legislation in legal firms – Theoretical and Applied study "

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد

الشيءاء محمد أبو الخير أحمد علي

إشراف

د. ماجدة عزت حسين حماد

أ.د. /عبدالناصر محمد سيد درويش

مدرس المحاسبة بكلية التجارة – جامعة بني سويف

أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة – جامعة بني سويف

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	٤-١
فهرس الجداول	٦-٥
الإطار العام للبحث	٢١-٧
١. المقدمة	٧
٢. طبيعة المشكلة	٨
٣. أهمية البحث	٩
٤. أهداف البحث	٩
٥. فروض البحث	١٠
٦. نطاق البحث	١٠
٧. منهج وأسلوب البحث	١٠
٨. خطة البحث	١١
٩. الدراسات السابقة	١١
الفصل الأول	٥٠-٢٢
أساسيات الربح المحاسبي والربح الضريبي	
المقدمة	٢٣
١/١ أساسيات الربح المحاسبي	٢٥
١/١/١ مفهوم الربح المحاسبي	٢٥
٢/١/١ قياس الربح المحاسبي وأهميته	٢٧
٣/١/١ عناصر الربح المحاسبي	٢٩
٢/١ أساسيات الربح الضريبي	٣١
١/٢/١ مفهوم الربح الضريبي	٣١
٢/٢/١ عناصر الربح الضريبي	٣٢
٣/٢/١ نظريات تحديد الربح الضريبي	٣٥
٣/١ الاختلاف بين أساسيات الربح المحاسبي وأساسيات الربح الضريبي	٣٨
١/٣/١ أسباب الاختلافات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي	٣٨
٢/٣/١ أنواع الاختلافات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي	٤٣
٣/٣/١ مشكلات الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي	٤٦

٤٨	٤/٣/١ أهمية التوافق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي
٨٦-٥١	<p>الفصل الثاني</p> <p>بنود الاتفاق بين معايير المحاسبة المصرية ومتطلبات أحكام التشريع الضريبي</p>
٥٢	المقدمة
٥٣	١/٢ الاتفاق مع بنود الإيرادات الخاضعة للضريبة
٥٣	١/١/٢ الإيرادات العادية
٥٤	٢/١/٢ الأرباح الرأسمالية
٥٩	٣/١/٢ أرباح العقود طويلة الأجل
٦٢	٤/١/٢ استثمارات الأوراق المالية في شركات غير مقيمة
٦٥	٢/٢ الاتفاق مع بنود التكاليف واجبة الخصم
٦٥	١/٢/٢ عوائد القروض المدينة
٦٨	٢/٢/٢ المصروفات الإدارية والعمومية
٧٦	٣/٢/٢ المخصصات الفنية في شركات التأمين
٧٨	٣/٢ الاتفاق مع بنود الإعفاءات المسموح بها
٧٩	١/٣/٢ الأصول المهداة التي تدرج قيمتها ضمن الاحتياطات
٨٤	٢/٣/٢ العوائد والتوزيعات على أسهم شركات اعتبارية
١٤٣-٨٧	<p>الفصل الثالث</p> <p>بنود الاختلاف بين معايير المحاسبة المصرية وأحكام التشريع الضريبي ومقترحات تحقيق التوافق والتكامل</p>
٨٨	المقدمة
٩٠	١/٣ الاختلاف مع بنود الإيرادات الخاضعة للضريبة ومقترحات تحقيق التوافق والتكامل
٩٠	١/١/٣ الأرباح الرأسمالية
١٠٣	٢/١/٣ أرباح العقود طويلة الأجل
١٠٩	٣/١/٣ الإيرادات الخاضعة للضريبة، ولا تدخل ضمن قائمة الدخل المعدة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية
١١٧	٢/٣ الاختلاف مع بنود التكاليف والمصروفات واجبة الخصم ومقترحات

	تحقيق التوافق والتكامل
١١٧	١/٢/٣ عوائد القروض المدينة
١٢١	٢/٢/٣ الإهلاك
١٢٩	٣/٢/٣ المصروفات واجبة الخصم ذات مبالغ ومعدلات حكومية
١٣٧	٣/٣ الاختلاف مع بنود الإعفاءات المسموح بها ومقترحات تحقيق التوافق والتكامل
١٣٨	١/٣/٣ ناتج التعامل عن الاستثمارات في الأوراق المالية
١٣٩	٢/٣/٣ عوائد السندات وصكوك التمويل وعوائد الودائع وحسابات التوفير وشهادات الاستثمار
١٦٩-١٤٤	الفصل الرابع
	دراسة ميدانية لبنود اختلاف الربح المحاسبي والربح الضريبي بهدف التكامل والتوافق بين معايير المحاسبة المصرية والتشريع الضريبي في الشركات الاعتبارية
١٤٥	١/٤ المقدمة
١٤٥	٢/٤ مرحلة إدخال ومعالجة البيانات
١٤٥	١/٢/٤ البيانات العامة
١٤٦	٢/٢/٤ المتغيرات البحثية
١٤٨	٣/٤ مرحلة المقاييس الإحصائية الوصفية
١٤٨	١/٣/٤ معامل الفاكرونباخ " Alpha cronbach "
١٥٠	٢/٣/٤ الصدق البنائي
١٥٢	٤/٤ توصيف عينة البحث
١٥٢	١/٤/٤ البيانات العامة
١٥٣	٢/٤/٤ المحاور البحثية:
١٦١	٣/٤/٤ ملخص محاور " بنود اختلاف الربح المحاسبي والربح الضريبي بهدف التكامل والتوافق بين معايير المحاسبة المصرية والتشريع الضريبي في الشركات الاعتبارية "
١٦٢	٤/٤/٤ ارتباط المحاور البحثية
١٦٤	٥/٤ دراسة مدى صحة الفروض البحثية وأهداف الدراسة

١٧٥-١٧٠	النتائج والتوصيات
١٧٠	١. نتائج البحث
١٧٣	٢. توصيات البحث
١٨٨-١٧٦	مراجع البحث
١٧٦	١. المراجع العربية
١٨٦	٢. المراجع الأجنبية

فهرس الجداول

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	تقييم فئات المتوسط المرجح لمعايير الموافقة وعدم الموافقة، في إطار مقياس ليكرت خماسي الاتجاه Likert Scale	١٤٨
٢	معامل الثبات والصدق الذاتي لمحاول " بنود اختلاف الربح المحاسبي والربح الضريبي بهدف التكامل والتوافق بين معايير المحاسبة المصرية والتشريع الضريبي في الشركات الاعتبارية"، باستخدام معامل الفايكونباخ " Alpha cronbach	١٤٩
٣	الاتساق الداخلي لمعاملات الارتباط لمحاول " بنود اختلاف الربح المحاسبي والربح الضريبي بهدف التكامل والتوافق بين معايير المحاسبة المصرية والتشريع الضريبي في الشركات الاعتبارية " بين كل عبارة والدرجة الكلية لإجمالي المحور المتعلق بها باستخدام معامل ارتباط (بيرسون)	١٥٠
٤	توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً لمتغير طبيعة العمل	١٥٢
٥	توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً لمتغير مدة الخبرة	١٥٢
٦	توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً لمتغير الدرجة العلمية	١٥٣
٧	المقاييس الوصفية (التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) لمحور أسباب الاختلاف بين معايير المحاسبة المصرية ومقياس الربح الضريبي	١٥٤
٨	المقاييس الوصفية (التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) لمحور: أسباب الاختلاف بين الإيرادات الخاضعة للضريبة طبقاً لمعايير المحاسبة والإيرادات الخاضعة للضريبة طبقاً للتشريع الضريبي	١٥٥
٩	المقاييس الوصفية (التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) لمحور: أسباب الاختلاف بين التكاليف المسموح خصمها طبقاً لمعايير المحاسبة والتكاليف المسموح خصمها طبقاً للتشريع الضريبي	١٥٧
١٠	المقاييس الوصفية (التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) لمحور: أسباب	١٦٠

	الاختلاف بين المعالجة المحاسبية للإعفاءات المسموح بها والمعالجة الضريبية لها	
١١	ملخص المقاييس الإحصائية الوصفية لمحاور " بنود اختلاف الربح المحاسبي والربح الضريبي بهدف التكامل والتوافق بين معايير المحاسبة المصرية والتشريع الضريبي في الشركات الاعتبارية "	١٦١
١٢	العلاقة بين محاور " بنود اختلاف الربح المحاسبي والربح الضريبي بهدف التكامل والتوافق بين معايير المحاسبة المصرية والتشريع الضريبي في الشركات الاعتبارية " باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون Pearson Correlation	١٦٢
١٣	قياس الفروق بين بنود الربح المحاسبي والربح الضريبي بهدف التكامل والتوافق بين معايير المحاسبة المصرية والتشريع الضريبي في الشركات الاعتبارية " باستخدام اختبار ت عينة واحدة "T.Test "One Sample	١٦٥
١٤	قياس الفروق بين معايير المحاسبة المصرية وقياس الربح الضريبي " باستخدام اختبار ت عينة واحدة "One Sample T.Test	١٦٦
١٥	قياس الفروق بين الإيرادات الخاضعة للضريبة طبقاً لمعايير المحاسبة والإيرادات الخاضعة للضريبة طبقاً للتشريع الضريبي " باستخدام اختبار ت عينة واحدة "One Sample T.Test	١٦٧
١٦	قياس الفروق بين التكاليف المسموح بخصمها طبقاً لمعايير المحاسبة والتكاليف المسموح بخصمها طبقاً للتشريع الضريبي " باستخدام اختبار ت عينة واحدة "One Sample T.Test	١٦٨
١٧	قياس الفروق بين المعالجة المحاسبية للإعفاءات المسموح بها والمعالجة الضريبية لها " باستخدام اختبار ت عينة واحدة "T.Test "One Sample	١٦٩

الإطار العام للبحث

١ - المقدمة

تشهد جمهورية مصر العربية تطوراً كبيراً في السياسات المالية والاقتصادية تهدف إلى تشجيع حركة الاستثمار وتنشيط سوق الأوراق المالية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية للاستثمار في مصر؛ لذلك بات من الضروري توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية موحدة لشركات الأموال بكافة أشكالها القانونية، وبالتالي إصدار معايير محاسبية حيث أنها توفر ثقة للمستثمر في القوائم المالية المعدة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، بالتالي فإن تطبيق المشروعات لهذه المعايير المحاسبية يؤدي إلى الدقة في تحديد إيرادات المنشأة وتكاليفها وبالتالي قياس الربح المحاسبي قياساً سليماً صحيحاً وأيضاً الإفصاح الملائم والشفافية لكل ما ورد بقوائمها المالية الأمر الذي يساعد الفاحص الضريبي عند قيامه بفحص دفاتر وسجلات هذه المنشآت، فالإفصاح الكامل سيؤدي إلى تغطية كل ما يتطلبه عملية الفحص الضريبي بطريقة صحيحة وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل الأمر الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى تحديد الربح الضريبي بطريقة موضوعية قانونية صحيحة.

ويعتبر القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أول قانون أقر استخدام معايير المحاسبة المصرية من حيث الأثر الضريبي، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة (١٧) من القانون على أن " يتحدد صافي الربح الضريبي على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، كما يتحدد الوعاء الضريبي بتطبيق أحكام هذا القانون على صافي الربح المشار إليه "، كما نصت المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية للقانون على أن " تتحدد أرباح النشاط التجاري والصناعي بصافي الربح أو الخسارة الواردة بقائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية "، ولم يكن القصد من ذلك أن تكون معايير المحاسبة المصرية هي الأساس في تحديد صافي الربح الخاضع للضريبة، وإنما القصد من ذلك هو تحديد الأساس الذي يتحدد بموجبه صافي الربح المحاسبي لإمكانية إجراء المقارنات بين المنشآت والشركات ذات الأنشطة المتشابهة.

وتلاحظ الباحثة أن استخدام المعيار المحاسبي من قبل الفاحص الضريبي ذي أهمية بالغة من حيث التأكد من أن صافي الربح المحاسبي قد تم تحديده على أساس معايير المحاسبة المصرية، وأيضاً صافي الربح المحاسبي يحتاج إلى تعديلات عديدة، بالإضافة إليه أو الخصم منه، للوصول إلى رقم صافي الربح الضريبي، وهذه التعديلات تتم بعد مراجعة المعالجات المحاسبية التي تمت وفقاً للمعايير والقواعد الضريبية التي تحدد الإيرادات الخاضعة والتكاليف واجبة الخصم.

ومما سبق يتضح أن صافي الربح المحاسبي يمر ببعض التعديلات للوصول إلى صافي الربح الضريبي مما يجعل هناك اختلافاً بين قانون الضرائب وبين معايير المحاسبة المصرية، ومن هنا تثار مشكلة البحث.

٢ - طبيعة المشكلة:

مما سبق يتضح لنا أن قانون الضرائب ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أقر استخدام معايير المحاسبة المصرية، من حيث الأثر الضريبي، لما لها من أهمية بالغة في إضفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية والدقة في تحديد إيرادات المنشأة وتكاليفها، وبالتالي قياس الربح المحاسبي قياساً صحيحاً وسليماً الذي من خلاله يتم تحديد الربح الضريبي.

ولا شك أن اتجاه المشرع لتحديد صافي الربح على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ثم تعديله إلى ربح ضريبي يساير التطور الطبيعي لتطبيق هذه المعايير في مصر، وفي نفس الوقت يقلل من أهمية المعايير المحاسبية ولا يعترف بفاعليتها في القياس وتحديد الربح الذي يجب أن يتساوى فيه الربح المحاسبي مع الربح الضريبي وفقاً لمعايير المحاسبة، وإذا لم تأخذ مصلحة الضرائب بالمعايير المحاسبية والقوائم المالية المعدة طبقاً لهذه المعايير والتي قام طرف ثالث مستقل بإبداء الرأي الفني المحايد وبالإفصاح الكامل والشفافية في هذه القوائم فماذا بعد ذلك؟.

هذا فضلاً عن أن المحاسبة الضريبية، وإن كانت قد أخذت ببعض نواحي أسس القياس المحاسبي في المحاسبة المالية، إلا أنها وضعت لنفسها أسساً وقواعد خاصة تخرج عن الأسس والقواعد والمعايير المتعلقة بالمحاسبة المالية، مما يجعل القياس الضريبي وفقاً للمحاسبة الضريبية مميزاً عن القياس المحاسبي طبقاً للمحاسبة المالية، إذ أن الربح المحاسبي يختلف عن الربح الضريبي، ومن ثم فإن قيمة ضريبة الدخل التي تتحدد وفقاً للمحاسبة الضريبية تختلف عن قيمة ضريبة الدخل التي تتحدد بناءً على الدخل المحدد وفقاً للمحاسبة المالية .

وهنا يطرح السؤال نفسه، ما الغرض من إعداد القوائم المالية باستخدام المعايير المحاسبية للوصول إلى الربح المحاسبي ؟ ثم استبدال هذه المعايير بقوانين وتشريعات للوصول إلى الربح الضريبي.

ولمصلحة من يكون هناك ربحان محاسبي وضريبي ؟

هل المعايير المحاسبية لم تف بالغرض ؟ أم أنها عاجزة عن تحقيق أغراض وأهداف الضرائب؟

أليست المعايير المحاسبية هي المحددة بدقة لحجم الالتزامات، (والضرائب من الالتزامات) ؟

أليست المعايير المحاسبية هي المحددة للتكاليف واجبة الخصم ؟

أليست المعايير المحاسبية هي المحددة للإيرادات وكيفية تحققها ؟
لماذا اختلفت المعالجات المحاسبية عن المعالجات الضريبية ؟

٣- أهمية البحث:

- تكمن أهمية البحث في أن التزام الممول والإدارة الضريبية بتلك المعايير المحاسبية عند إجراء التحاسب الضريبي سيحقق ما يلي:
١. إرساء أسس لبناء الثقة والشفافية بينهما، مما يحقق رفع كفاءة المنظومة الضريبية وقدرتها على الموازنة بين الأهداف المختلفة للضريبة.
 ٢. المساعدة في القضاء على المشكلة بين مصلحة الضرائب والممولين وذلك في إطار إلزامية المعايير المحاسبية المصرية.
 ٣. مواجهة أساليب التلاعب الإبداعية في المحاسبة عند تنفيذ وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي.
 ٤. المساعدة على تضيق الفجوة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي إلى أقل حد ممكن.
 ٥. تحقيق العدالة في التحاسب الضريبي بصفة عامة والتحاسب الضريبي للشركات الاعتبارية بصفة خاصة.

٤- أهداف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في وضع مدخل مقترح يعمل على تقليل فجوة الاختلافات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي في ضوء معايير المحاسبة المصرية والتشريع الضريبي المصري، ويتفرع من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية أهمها:
١. التعرف على الأسباب المؤدية للاختلافات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي وبناءً عليه، التعرف على أهمية أحداث التوافق بينهما.
 ٢. دراسة جوانب الاتفاق والاختلاف بين معايير المحاسبة المصرية والتشريع الضريبي في الشركات الاعتبارية، وكذلك توضيح المعايير المحاسبية التي يكون لها عدة تفسيرات من الناحية الضريبية.
 ٣. تسليط الضوء على بعض مواد قانون الضريبة الخاصة بالشركات الاعتبارية والتي تتعارض مع بعض المواد الأخرى وكذلك تسليط الضوء على مواد قانون الضريبة المتعارضة مع اللوائح التنفيذية الخاصة بها.
 ٤. صياغة مدخل مقترح يقوم على محاولة عمل التوافق بين الأحكام الواردة بمعايير المحاسبة المصرية - والتي يتحدد على أساسها الربح المحاسبي - والأحكام الواردة بقانون الضرائب - والتي يتحدد على أساسها الربح الضريبي - بتضييق فجوة الاختلافات بينهما على أساس عادل يرضي جميع الأطراف المعنية.

٥- فروض البحث:

تتمثل فروض البحث في الفروض الآتية:

١. لا توجد فروق معنوية بين تطبيق معايير المحاسبة المصرية وجودة قياس الربح الضريبي.
٢. لا توجد فروق معنوية بين الإيرادات الخاضعة للضريبة طبقاً لمعايير المحاسبة والإيرادات الخاضعة للضريبة طبقاً لقانون الضرائب.
٣. لا توجد فروق معنوية بين التكاليف المسموح بخصمها طبقاً لمعايير المحاسبة والتكاليف المسموح بخصمها طبقاً لقانون الضرائب.
٤. لا توجد فروق معنوية بين الإعفاءات المسموح بها طبقاً لمعايير المحاسبة والإعفاءات المسموح بها طبقاً لقانون الضرائب.

٦- نطاق البحث:

تقتصر الدراسة - في هذا البحث - على قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، كما تقتصر الدراسة - في هذا البحث - على معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦ المرتبطة بتحديد الربح المحاسبي دون الاهتمام بالمعايير المحاسبية الأخرى إلا في حدود ما قد يتطلبه البحث، وأيضاً تقتصر الدراسة على بنود الإيرادات الخاضعة والتكاليف واجبة الخصم وكذلك الإعفاءات المسموح بها الأكثر تأثيراً على الفجوة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي دون الاهتمام بالبنود الأخرى

٧- منهج وأسلوب البحث:

يشتمل منهج الدراسة الذي تستخدمه الباحثة على المزج بين المنهج الاستقرائي (دراسة الواقع) والمنهج الاستنباطي معاً، وذلك من خلال أسلوب الدراسة النظرية والدراسة الميدانية كما يلي:

أ- الدراسة النظرية:

يعتمد منهج البحث على الأسلوب النظري التحليلي، والذي يقوم على تجميع وتحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية المكونة للدراسة، وذلك عن طريق الاطلاع على المراجع العلمية المتخصصة، والدوريات العربية والأجنبية، واستقراء الدراسات الأكاديمية والقوانين واللوائح والقرارات الوزارية والنشرات الدورية والمنشورات والتعليمات والتقارير والكتب الدورية والاضطرابات المتعلقة بموضوع البحث.

ب- الدراسة الميدانية:

تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق المعرفة العملية للتعرف على أهم الاختلافات التي تسبب الفجوة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، وتعتمد الباحثة في إجراء الدراسة الميدانية على جميع البيانات

من مصادرها الأولية من خلال تصميم قائمة الاستقصاء ويتم توزيعها على المهتمين بهذا المجال سواء مأموري الضرائب أو المحاسبين القانونيين أو الأكاديميين في مجال المحاسبة والضرائب.

٨- خطة البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث سيتم تقسيمه على النحو التالي:

١. أساسيات الربح المحاسبي والربح الضريبي.
 - ١/١ أساسيات الربح المحاسبي.
 - ٢/١ أساسيات الربح الضريبي.
 - ٣/١ الاختلاف بين أساسيات الربح المحاسبي وأساسيات الربح الضريبي.
٢. بنود الاتفاق بين معايير المحاسبة المصرية ومتطلبات أحكام التشريع الضريبي.
 - ١/٢ الاتفاق مع بنود الإيرادات الخاضعة للضريبة.
 - ٢/٢ الاتفاق مع بنود التكاليف واجبة الخصم.
 - ٣/٢ الاتفاق مع بنود الإعفاءات المسموح بها.
٣. بنود الاختلاف بين معايير المحاسبة المصرية وأحكام التشريع الضريبي ومقترحات تحقيق التوافق والتكامل.
 - ١/٣ الاختلاف مع بنود الإيرادات الخاضعة للضريبة ومقترحات تحقيق التوافق والتكامل.
 - ٢/٣ الاختلاف مع بنود التكاليف والمصروفات واجبة الخصم ومقترحات تحقيق التوافق والتكامل.
 - ٣/٣ الاختلاف مع بنود الإعفاءات المسموح بها ومقترحات تحقيق التوافق والتكامل.
٤. الدراسة الميدانية.

٩- الدراسات السابقة:

ومن الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ما يلي:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (عبد الوهاب & الراشد، ١٩٩٦) التي تناولت مشاكل تحديد الوعاء الضريبي في دولة الكويت، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة المشاكل التي تتعلق بقياس الربح، ومن ثمّ تحديد الربح الخاضع للضريبة، وتوصلت الدراسة إلى إعادة النظر في السياسة الضريبية المطبقة

على الشركات، والمؤسسات الأجنبية العاملة في قطاعات الدولة المختلفة مع ترتيب شرائح من الحوافز الضريبية لبعضها.

وأيضاً دراسة (مصطفى، ١٩٩٧) التي تناولت قواعد المحاسبة عن ضرائب الدخل في القوائم المالية طبقاً للمعايير الأمريكية والدولية ومدى اتساق هذه القواعد مع ما هو معمول به في الشركات المساهمة العمانية الخاضعة لضريبة الدخل على الشركات، وكذلك مناقشة مدخل الضرائب المؤجلة باعتباره المدخل الذي نصت المعايير المحاسبية على الأخذ به كأساس للمحاسبة عن ضرائب الدخل في القوائم المالية، وذلك بهدف التعرف على القواعد الشائعة لمعالجة هذه الضريبة محاسبياً، وتقييم مدى اتفاقها أو اختلافها مع معايير المحاسبة الدولية، وقد انتهت الدراسة إلى أن القواعد المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن ضرائب الدخل في القوائم المالية في غالبية الشركات المساهمة العمانية لا تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها عالمياً، والتي تتعلق بالمحاسبة عن ضرائب الدخل في القوائم المالية حيث أنها تميل إلى تحميل القوائم المالية المعدة عن السنة المالية بقيمة الضرائب مستحقة السداد خلال هذه السنة، وبالتالي فهي لا تعترف بالضرائب المؤجلة المتعلقة بالاختلافات المؤقتة بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي.

كما تناولت دراسة (أبورمان، ٢٠٠٠) تحليل المشكلات الضريبية التي يثيرها قياس الربح الضريبي في الشركات دولية النشاط واقتراح الحلول المناسبة لعلاجها، ووضع إطار مقترح لمعالجة مشكلات قياس الربح الضريبي للشركات دولية النشاط العاملة في الأردن، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات دولية النشاط تواجه أنواع مختلفة من الضرائب مثل الضريبة على دخل الشركات وضريبة المبيعات، وضريبة القيمة المضافة والضرائب الجمركية والضرائب على الأرباح المحتجزة، وأوصت الدراسة بضرورة تعديل قانون ضريبة الدخل الأردني الحالي بإضافة مواد جديدة تتعلق بطرق تسعير التحويلات الدولية كما هو الحال في التشريع الأمريكي وبطرق تلافي ازدواج الضريبة بمعالجة الفروق الزمنية، وأرباح وخسائر الترجمة.

وأيضاً دراسة (عبد الخالق، ٢٠٠١) التي تناولت القياس والإفصاح المحاسبي للوفورات الضريبية للأصول الرأسمالية في الشركات المساهمة، وتهدف هذه الدراسة إلى إيضاح كيفية قياس الوفورات الضريبية المتعلقة بالأصول الرأسمالية والإفصاح عنها في القوائم المالية، وقد استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار المتعدد التدريجي ومعاملات المرونة في قياس الأهمية النسبية لهذه العناصر المالية، لتحديد كيفية تطوير نظام الحوافز الضريبية المتعلقة بالأصول الرأسمالية وأسلوب الإفصاح عنها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الإفصاح عن الوفورات الضريبية والضرائب المؤجلة خاصة في حالة تمتعها بالأهمية النسبية، يحقق المنفعة العامة لمتخذ القرار، ووجود صعوبات تعوق القياس والإفصاح المحاسبي عن الوفورات الضريبية المتعلقة بالأصول الرأسمالية؛ نتيجة لعدم توافر الموضوعية في نصوص التشريع الضريبي المصري فيما

يتعلق بالحوافز الضريبية للأصول الرأسمالية، مما يؤدي إلى ضرورة إعادة صياغة النصوص الضريبية المتعلقة بحوافز الأصول الرأسمالية.

كما تناولت دراسة (العبادي، ٢٠٠٣) مدى مواءمة قوانين وتشريعات ضريبة الدخل في الأردن مع معايير المحاسبة الدولية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها وتطبيقاتها، وكذلك التعرف على قوانين ضريبة الدخل وتطوراتها ودراسة وتحليل مدى التوافق بين مواد قوانين ضريبة الدخل ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية تفعيل الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومراعاتها عند وضع قوانين ضريبة الدخل، وأهمية مساعدة أصحاب العلاقة في وضع وتطوير قوانين وتشريعات ضريبية ملائمة، بحيث يبنى على أساسها صافي الربح الخاضع للضريبة والبعد عن الاجتهادات الشخصية في تحديد هذا الربح، وأن تقوم السلطات الضريبية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وقد أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) والخاص بالضرائب على الدخل من قبل المشرع الضريبي، وكذلك تفعيل العقوبات لمنع عمليات التهرب الضريبي، والتنسيق الكامل بين السلطات الضريبية والسلطات الأخرى لجمع المعلومات عن الممولين.

وأيضاً تناولت دراسة (محمد، ٢٠٠٤) أسلوب مقترح للمحاسبة عن ضرائب الدخل في القوائم المالية، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة الفروق بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي، والآثار الضريبية المترتبة عليها، وبيان الطرق المتبعة في قياس ضرائب الدخل المؤجلة، وأهم المشكلات المرتبطة بها وإيضاح متطلبات الإفصاح عن ضرائب الدخل (المستحقة والمؤجلة) في القوائم المالية، وإجراء دراسة تحليلية مقارنة لمعايير المحاسبة عن ضرائب الدخل الصادرة عن الهيئات الدولية أو المحلية أو الإقليمية، وإجراء دراسة اختبارية للتعرف على مبررات عدم الالتزام في مصر بتطبيق ما جاء بالمعايير المحاسبية بشأن المحاسبة عن ضرائب الدخل، وكيفية تدليل هذه المبررات، وصياغة أسلوب مقترح للمحاسبة عن ضرائب الدخل في القوائم المالية في مصر مع بيان كيفية تطبيقه.

وقد توصلت الدراسة إلى تقسيم الفروق بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي إلى فروق دائمة وليس لها تأثير على نتائج الفترات التالية، وفروق مؤقتة ولها تأثيرها على نتائج الفترات التالية لحدوثها، ولا تثير الفروق الدائمة أية مشكلات في المحاسبة الضريبية لإمكان التخلص من آثارها في السنة التي حدثت فيها، كما تتفق معظم الآراء على المستويين الفكري والمهني على أن ضريبة الدخل على أرباح شركات الأموال تعتبر من وجهة النظر المحاسبية من المصروفات اللازمة لممارسة النشاط، وقد توصلت النتائج إلى أن الفكر المحاسبي تعارف على ثلاث طرق للمحاسبة عن ضرائب الدخل وهي: طريقة الضريبة واجبة السداد - طريقة التأجيل - طريقة الأصل والالتزام، كما توصلت النتائج إلى أن شركات الأموال العاملة في مصر بتطبيق المعيار

الدولي للمحاسبة عن ضرائب الدخل باعتبار أن تطبيق ما ورد به بشأن الضرائب المؤجلة لا ينشأ عنه عادة التزامات ضريبية مؤجلة مؤثرة وهامة، وأن الأصول الضريبية المؤجلة لا تدرج عادة إلا إذا توافرت طمأنينة كافية بأن هذه الأصول تتحقق في المستقبل.

وأيضاً دراسة (خميس، ٢٠٠٧) تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة وآثارها على قياس ضريبة الدخل، مع مدخل مقترح للتطبيق في مصر، وقد هدفت الدراسة إلى قياس مدى إمكانية استخدام المشتقات المالية في التهرب من الضريبة وقياس وتحديد المدخل المناسب للتطبيق العملي بمصلحة الضرائب المصرية عند إجراء التحاسب الضريبي للأدوات المالية، ولقد توصلت النتائج إلى أنه ليس هناك إجماع جوهري حول مدخل محدد يمكن استخدامه في تقييم الأدوات المالية في مصر وذلك على نطاق مجتمع الدراسة ككل، وتشير نتائج الدراسة إلى تعظيم مدخل التكلفة من جانب مأموري الضرائب وتعظيم مدخل القيمة العادلة من جانب المحاسبين القانونيين.

وتناولت دراسة (محمود، ٢٠٠٨) تطوير الإفصاح المحاسبي الضريبي كأداة لخدمة مستخدمي التقارير المالية، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل مدى كفاية الإفصاح عن المعلومات الضريبية في التقارير المالية المنشورة، وأهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالضرائب عن الدخل في توفير المعلومات لمستخدمي التقارير المالية المنشورة، التي تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، وقد توصلت النتائج إلى أن طريقة المحاسبة عن ضرائب الدخل المطبقة في مصر قبل صدور القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ هي طريقة الضرائب واجبة السداد أما بعد صدور القانون فإن الشركات والبنوك بدأت تأخذ بطريقة الأصل/الالتزام، وأيضاً توصلت النتائج إلى عدم وجود إفصاح محاسبي عن ضرائب الدخل في التقارير المالية المنشورة قبل صدور القانون أما بعد صدور القانون فقد أصبح هناك إفصاح عن ضرائب الدخل ولكن هذا الإفصاح غير كافٍ ولا يوفر لمستخدمي التقارير المالية المعلومات الكافية للتعرف على الجوانب المتعلقة بالعبء الضريبي، وكيفية حسابها وحجم الالتزامات الضريبية المؤجلة المتوقع سدادها في السنوات التالية وكيفية حسابها، وعدم الإفصاح عن سعر الضريبة الفعال وفقاً لما يتطلبه معيار المحاسبة عن ضرائب الدخل، وعدم إفصاح الشركات والبنوك العاملة في مصر عن الآثار والمزايا الضريبية المترتبة على ترحيل الخسائر للأمام والإعفاءات الضريبية المؤقتة في الإيضاحات المتممة للشركات.

تناولت دراسة (الجعفري، ٢٠٠٩) مشاكل تطبيق معايير المحاسبة المصرية في تحديد الربح الضريبي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه تنشأ بعض الفروق المؤقتة عند تضمين الربح المحاسبي للفترة؛ إيرادات أو مصروفات، بينما يتم تضمينها الربح الضريبي في فترة مختلفة، مثل هذه الفروق الزمنية تعرف عادة باسم الفروق الزمنية أو فروق عدم التزامن، ومن أمثلتها الفروق المؤقتة الناشئة عن الفرق بين الإهلاك المحاسبي والضريبي، وهي تمتد لفترة زمنية، يكون حاصل الجمع